العرب
الإثنين 2020/06/01
السنة 43 العدد 11718

عبير موسي تحشد لتوحيد مواقف القوى المدنية لعزل الغنوشي

إجماع على إدانة اصطفاف رئيس البرلمان التونسي خلف إسلاميي ليبيا

يستعد البرلمان التونسي إلى عقد جلسة عامة في الثالث من يونيو، لمساءلة رئيسه راشد الغنوشي بشأن تدخله في الملف الليبي بعد اتصاله برئيس مجلس الدولة الاستشاري في ليبيا خالد المشري ورئيس حكومة الوفاق فايز السراج وتهنئته على استعادة قاعدة الوطية، وهو ما اعتبرته الكتل النيابية اصطفافا يتعارض مع الموقف الرسمي التونسي.

الخناق يضيق

تونس - تقود رئيسة الحزب الدستوري الحر عبير موسي مشاورات مكثفة مع عدد من الكتل النيابية الممثلة في البرلمان التونسي تحشيدا للتقدم بعريضة لسحب الثقة من رئيسه راشد الغنوشي خلال جلسة مساءلته الأربعاء القادم.

وكشفت موسي أن هناك مشاورات مع كل من كتل حركة تحيا تونس والإصلاح والمستقل وقلب تونس إضافة إلى اتصالها بشكل غير مباشر مع ممثلين عن الكتلة الوطنية والكتلة الديمقراطية (التيار الديمقراطي وحركة الشعب).

وتستأثر هذه الكتل مجتمعة بـ123 نائبا، ما يمثل أغلبية برلمانية تسمح بسحب الثقة من رئيس البرلمان.

وتهدف هذه الخطوات إلى تجسيد المواقف المناوئة للغنوشي عبر سحب الثقة منه وإرساء أغلبية برلمانية جديدة وتقديم مشروع لتعديل الدستور.

عبير موسي

73 إمضاء تتبعها 109 أصوات وتنهي حكم الإخوان في تونس

محسن مرزوق

ندعم مبادرة عبير موسي لسحب الثقة من الغنوشي

ويتطلب تحديد جلسة تصويت على سحب الثقة من رئيس البرلمان جمع 73 توقيعا من النواب، بينما يحتاج سحب الثقة منه نهائيا الأغلبية المطلقة أي 109 أصوات من ضمن 217، فيما علقت موسي بالقول "73 إمضاء تتبعها 109 أصوات وتنهي حكم الإخوان ونمضي في طريق الإصلاحات الكبرى".

وإذا ما انسجمت مواقف الكتل النيابية التي أعلنت إدانتها لتحركات راشد الغنوشي الخارجية خاصة في ما يتعلق بالملف الليبي مع التصويت، فإن عزل الغنوشي سيكون في حكم المؤكد، إلا أن مراقبين يقولون إن حركة النهضة الإسلامية التي يقودها الغنوشي كثفت اتصالاتها بحزب قلب تونس وعدد من المستقلين لعرقلة استبعاد الغنوشي مقابل إشراكهم في الحكومة.

وتقود الحركة الإسلامية منذ فترة مساعي حثيثة لتوسيع الائتلاف الحكومي عبر إشراك حزب قلب تونس (28 نائبا) وحليفها ائتلاف الكرامة (19 نائبا) إضافة إلى عدد من المستقلين (13 نائبا) في الكابينة الحكومية وهو ما يرفضه شركاؤها في الحكم (حركة الشعب والتيار الديمقراطي) إضافة إلى رئيس الحكومة إلياس الفخفاخ.

وترفض جميع الكتل النيابية بالبرلمان، باستثناء ائتلاف الكرامة الإسلامي، التدخل الخارجي في ليبيا والاصطفاف وراء أي محور، كما ترفض أن تكون تونس قاعدة لوجستية لتسهيل التدخل الخارجي في ليبيا عبر الاتفاقيات الاقتصادية والاجتماعية والمالية.

ويرى الحزب الدستوري الحر، الذي يقود مساعي الإطاحة بالغنوشي، أن الإدانة الكبيرة التي عبرت عنها غالبية الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان، بخصوص التحركات الخارجية لرئيس البرلمان، يجب أن يتبعها طلب لسحب الثقة منه، وانتخاب رئيس أو رئيسة جديدة للمجلس.

وكانت كتل قلب تونس والإصلاح وتحيا تونس والمستقبل دعت في بيان مشترك يوم 21 مايو الماضي، رئاسة البرلمان إلى احترام الأعراف الدبلوماسية، وتجنب التداخل في الصلاحيات مع بقية السلط، وعدم الزج بالمجلس في "سياسة المحاور" انسجاما مع ثوابت الدبلوماسية التونسية، مطالبة بعرض "المسألة" على أنظار أول جلسة عامة مقبلة للتداول في شأنها من قبل النواب.

وذكرت الكتل أن هذا البيان يأتي بسبب تواتر تدخلات رئيس البرلمان في السياسة الخارجية للدولة التونسية، وإقحامها في النزاعات الداخلية للدول وصراعات المحاور الإقليمية بما يتناقض مع مواقفها الرسمية.

وكان الغنوشي قد هاتف رئيس مجلس الدولة الاستشاري في ليبيا خالد المشري ورئيس حكومة الوفاق فايز السراج لتهنئته بمناسبة استعادة قاعدة الوطية، وهو ما أثار جدلا واسعا وردود أفعال من قبل أحزاب عبرت في بيانات لها عن رفضها للتدخل في الشأن الليبي والدخول في سياسة المحاور.

واعتبرت أن اتصال الغنوشي بالسراج "يعد تجاوزا لمؤسسات الدولة، وتوريطا لها في النزاع الليبي إلى جانب جماعة الإخوان وحلفائها"، مطالبة رئيس الجمهورية قيس سعيّد بالرد على ما ورد في مواقف راشد الغنوشي، والتي اعتبرتها "مواقف تصب في خانة الاتهامات الموجهة لتونس بتقديم الدعم اللوجستي لتركيا في عدوانها على ليبيا".

ووجّهت كتلة الحزب الدستوري الحر وثيقة إلى الكتل البرلمانية "المدنية"، تتضمن مقترح خارطة طريق لإنجاز الإصلاحات الكبرى المطلوبة، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، بعد تكوين أغلبية برلمانية مدنية وسحب الثقة من رئيس البرلمان.

ودعت موسي في هذه الوثيقة ما أسمتها "القوى المدنية" لإمضاء العريضة التي يتم التوقيع عليها حاليا "لسحب الثقة من راشد الغنوشي من رئاسة البرلمان وانتخاب رئيس جديد من القوى المدنية".

وطالبت بـ"إبعاد أعضاء الديوان ورئيسه الذين جثموا على مفاصل الإدارة وحوّلوا المجلس إلى فرع لتنظيمهم السياسي وانتداب كفاءات إدارية عليا".

وأكدت كذلك على ضرورة "تنقيح النظام الداخلي للبرلمان في اتجاه تحسين الأداء البرلماني، وتحقيق مطالب الشعب التونسي، اقتصاديا واجتماعيا وماليا، عبر الشروع في مناقشة جملة من مشاريع القوانين". ومعالجة معضلة المديونية واسترجاع التوازنات المالية إلى جانب إصلاح المؤسسات العمومية والصناديق الاجتماعية ومنظومة الدعم وتعصير الإدارة وإبعاد من أسمتهم "الإخوان" من الحكومة و"التخلص من هيمنتهم ومناوراتهم ومسك القوى المدنية بزمام المبادرة، والتراجع عن التعيينات الإخوانية الرامية إلى التحكم في مفاصل الدولة والمس من مدنيتها".

وذكرت موسي أنه تم تحرير عريضة شعبية "تطالب النواب بسحب الثقة من رئيس مجلس نواب الشعب وقد تجاوزت إلى حدود الجمعة، 80 ألف إمضاء وهي مرشحة لبلوغ 100 ألف إمضاء قبل جلسة الأربعاء.

وعبر الأمين العام لحركة مشروع تونس محسن مرزوق عن دعم حزبه للائحة سحب الثقة من رئيس البرلمان، داعيا كافة الأحزاب الديمقراطية التقدمية إلى الوقوف خلف مبادرة عبير موسي التي كانت وحيدة في بداية المطاف.

وقال مرزوق في تصريحات لوسائل إعلام محلية "ندعم مبادرة الحزب الدستوري الحر لسحب الثقة من راشد الغنوشي وتكوين أغلبية برلمانية جديدة"، مطالبا عبير موسي بالعمل بالاشتراك مع جميع القوى المدنية التقدمية.

وعاب الأمين العام لحركة مشروع تونس ما وصفها بالنزعة الفردية للحزب الدستوري الحر في التحرك لسحب الثقة من الغنوشي قائلا "يد واحدة لا تصفق".

وتتزامن جلسة مساءلة رئيس البرلمان التونسي مع تنامي زخم عريضة شعبية تطالب بالتدقيق في مصادر ثروة الغنوشي التي يرى أصحاب العريضة أنها تفاقمت بعد عودته إلى تونس سنة 2011.

المغرب ينفي تشييد قاعدة عسكرية على حدوده مع الجزائر

محمد ماموني العلوي

الرباط - فندت القوات المسلحة الملكية المغربية ما يروج حول اعتزام الرباط بناء قاعدة عسكرية في حدودها الشرقية والجنوبية تكون لها مهام عسكرية ميدانية، مشيرة إلى أن الأمر يتعلق بتشييد ثكنة مخصصة لسكن وإقامة أفراد القوات المسلحة الملكية العاملين بالمنطقة.

وأكد مصدر عسكري أن هذه الثكنة الجديدة المزمع تشييدها بمدينة جرادة، التي تبعد 38 كيلومترا عن الشريط الحدودي المغربي الجزائري شرقا، لا تملك مواصفات القاعدة العسكرية، وأن الأمر يدخل ضمن الاستراتيجية الجديدة للمؤسسة العسكرية المغربية والتي شرعت في نقل مختلف ثكناتها إلى خارج المدن.

ورغم أن القاعدة العسكرية المزمع إنشاؤها على مقربة من الحدود الشرقية للمغرب على مساحة 23 هكتارا لوجستية بالدرجة الأولى وليست لها أي دوافع هجومية، ولا ينفي مراقبون أن يكون الهاجس الأمني حاضرا لاعتبارات ليست عسكرية بالدرجة الأولى وإنما لتأمين الحدود من أي اختراقات قد تكون من المجموعات الإرهابية أو عصابات تهريب المخدرات الناشطة بكثرة في المنطقة.

ويرى متابعون أن الجزائر تسعى لإيجاد منفذ نحو المحيط الأطلسي عبر الحدود المغربية وهو ما دفع الرباط إلى تأمين حدودها الشرقية والجنوبية من أي تسريب يهدد أمنها القومي عبر قاعدة جرادة التي تفي بالتأمين اللوجيستي لهذا الهدف الاستراتيجي.

ويشير هؤلاء إلى أن قرار ترسيم المغرب لحدوده المائية حتى شواطئ مياه الصحراء المغربية، جعل الجزائر تتحرك باتجاه إنشاء قاعدة عسكرية شرق الجدار العازل لدعم حليفتها جبهة بوليساريو الانفصالية.

وتسعى الجزائر لإنشاء قاعدة في بئر لحلو بالمنطقة العازلة وهو ما يعتبر خرقا لديموغرافية المنطقة منذ وقف إطلاق النار في العام 1991، الذي أشرفت عليه الأمم المتحدة، بين الرباط وجبهة بوليساريو الانفصالية.

ويقول مراقبون إن هذا التوجه يتناسب مع العقيدة العسكرية الجديدة التي يتبناها الرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون، ورئيس الأركان الجزائري ووزير الدفاع بالنيابة سعيد شقرنيحة، خصوصا وأن بلاده تعمل على توسيع القواعد الميدانية الموجودة بإنشاء قاعدة قيادة في بئر لحلو.

وأشارت مصادر دبلوماسية إلى أن الجزائر تعتزم تسليم 16 دبابة إلى جانب عتاد متطور لبوليساريو لبناء جدار مقابل الجدار المغربي من الناحية الجزائرية، تقوده قوات خاصة إلى جانب قوات الجبهة الانفصالية، وهو ما يغذي الحديث عن سيناريوهات المواجهة مع المغرب.

وتعتمد خطة شقرنيحة لاستفزاز المغرب على تهيئة المجال العسكري بقواعد جوية على الحدود الشرقية لبلاده، خصوصا وأنه أشرف على تدريبات لميليشيات بوليساريو العسكرية عندما كان يشغل آنذاك قائد القوات البرية بالجيش الجزائري.

ويشير ملاحظون إلى أن المغرب يستعد منذ فترة طويلة للرد على أي خطط قتالية من طرف بوليساريو والدعم الجزائري لها خلف الجدار الدفاعي الأمني.

ويرى هؤلاء أن تحركات المغرب تندرج ضمن عزل الاستراتيجية الجديدة للجيش الجزائري، من عدة نواح أهمها تأمين المنطقة الحدودية من الجو عبر أقمار اصطناعية وجدار جوي صاروخي رادع وطائرات أف16- متطورة ، حتى لا يتمكن الانفصاليون من توسيع أزمة الصحراء إلى حرب حدودية جزائرية - مغربية.

الجمهورية الجزائرية أن يرسل وحدات الجيش إلى الخارج بعد تصويت البرلمان بأغلبية الثلثين"، وهو تحول في العقيدة العسكرية الجزائرية تنظر إليه الرباط بتوجس.

ولا يخفي قادة الجيش الجزائري دعمهم لجبهة بوليساريو، ودأبوا على استفزاز المغرب بتصريحاتهم والتي دعمها الجنرال شقرنيحة منتصف شهر مارس 2016، خلال مناورات عسكرية كان مشرفا عليها، بتأكيده على "دعم الشعب الصحراوي في كفاحه واسترجاع أراضيه".

تحركات جزائرية مريبة على الحدود

مركزي بنغازي ينفي اتهامات أميركية بتزوير روسيا أموال ليبية

بنغازي (ليبيا) - أكد المصرف المركزي في بنغازي سلامة موقفه القانوني بشأن مصادرة الحكومة المالطية 1.1 مليار دولار من العملة الليبية وصفتها بـ"المزيفة"، وذلك ردا على بيان وزارة الخارجية الأميركية الذي اتهم روسيا بطباعة أموال ليبية مزيفة.

وعبّر المصرف في بيان رسمي، عن رفضه البيان الأميركي، موضحا في رد تفصيلي من 7 نقاط أن "عملية طباعة العملة النقدية اختصاص أصيل لمجلس الإدارة بما يكفله قانون المصارف رقم (1) لسنة (2005م) المعدل بالقانون رقم (46) لسنة (2012م)".

وتقدر قيمة العملات التي جرى طبعها بمطابع شركة غوزناك الروسية بمبلغ 1.45 مليار دينار (1.1 مليار دولار)، حسب المصرف.

ونوّه البيان إلى أن غوزناك الروسية لم توافق على القيام بعملية الطباعة إلا بعد تأكدها من سلامة الوضع القانوني لمجلس الإدارة والإجراءات والقرارات المتخذة من قبله بالخصوص، مشيرا إلى أن "سلطات الجمارك المالطية صادرت شحنة من أوراق العملة في شهر سبتمبر 2019 وأن العملات لم تطرح بالتداول بعد، اي أنها أوراق مطبوعة لم تكتسب صفة التداول القانوني، وكانت في طريقها إلى ميناء بنغازي البحري.

وأردف بيان المصرف المركزي في بنغازي أن "شركة الشحن الناقلة ودار الطباعة قامتا بكل المحاولات للإفراج عن الشحنة ولكن كل المحاولات لم تصل إلى نتيجة إيجابية تذكر"، مشيرا إلى أن "تكليف مكتب محاماة دولي لتولي الموضوع مع سلطات الجمارك بدولة مالطا للإفراج عن الشحن، الذي اتخذ إجراءات قانونية عملية وسريعة ضد سلطات الجمارك المالطية الشهر الماضي".

> مركزي بنغازي يعتبر البيان الأميركي إصرارا على إضفاء حالة الشرعية على المصرف المركزي بطرابلس دون غيره

وخلص رد المصرف إلى أن "اختيار التوقيت الذي نشرت فيه الخارجية الأميركية بيانها بالخصوص يتوافق مع بدء الإجراءات القانونية من قبل الشركة الروسية ومحاميها"، مسجلا "استغرابه من إصرار البيان الأميركي على إضفاء حالة الشرعية على المصرف المركزي بطرابلس دون غيره".

ونفت وزارة الخارجية الروسية في بيان لها، السبت، مزاعم أميركية اتهمت فيها موسكو، بتزوير الأموال المرسلة إلى ليبيا.